



مبادرات تفكيك النزمة الخليجية.. هل تعزز فرص حلها؟

12-08-2017 الساعة 07:30

بعد مرور أكثر من شهرين على بدء النزمة الخليجية، بدأ يتواتر للمرة الأولى بشكل علني، حديث عن مبادرات لها محاور واضحة وملامح محددة، كمشاريع ومقترحة للحل.

ويعد أهم ما يميز تلك المبادرات، أنها بدأت تتعامل مع النزمة عبر محاولة تفكيكها مثل الحديث عن ملفات محددة مثل ملف الإخوان، والمطالب الـ13، والحملات الإعلامية، وذلك بعد استيعاب الوساطة لنبعاد النزمة والبحث عن علاج لجذورها، وتجنب ما بات يطلق عليه خليجيا وساطة "حب الخشوم" أو تقبيل الأنوف.

ورغم أنه لا يتوقع أن يكون هناك نتائج سريعة مباشرة على الهدئ القريب لهذه المبادرات ، إلا أن المؤشرات تنبئ أن تلك المبادرات بدأت على النقل- تعيد توجيه قطار النزمة نحو مسار الحل ، ولا سيما مع وجود حديث عن ضمانات كويتية أمريكية أوروبية بالتزام أطراف النزمة بما يتم الاتفاق عليه، وهذه الضمانات تعالج أمرين هامين أزمة عدم الثقة التي تشكو منها الدول المقاطعة لقطر تجاهها من جانب، ومن جانب آخر تعالج إشكالية الإهلاءات التي ترفضها الدوحة وتعتبرها انتهاكاً لسيادتها.

محاور المبادرات

وأرسل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال الفترة من 7 إلى 9 أغسطس/ آب الجاري ، مبعوثين برسائل خطية لقادة السعودية ومصر وسلطنة عمان والإمارات والبحرين وقطر، تباعا، رجع مراقبون أنها تتضمن مبادرة جديدة لحل النزمة الخليجية.

وبالتزامن مع رسائل أمير الكويت يقوم وفد أمريكي يتكون من، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، تيم لندركنغ، والجنرال المتقاعد، أنطوني زيني، بجولة تشمل مصر ودول الخليج لدعم الوساطة الكويتية.

وبتحليل مبسط للمبادرات المقترحة- التي بدأ الحديث يتزايد عنها في الصحف الكويتية التي تقود بلادها جهود الوساطة- دون أن يكون هناك تأكيد أو نفي رسمي لصحتها- فإن جوهر المبادرات المقترحة، يستند على تخفيض أطراف الأزمة لسقف مطالبها، والتوافق على مبادئ يتم الالتزام بها، الأمر الذي يقود إلى عقد حوار مباشر بين أطراف الأزمة، يسبقه تهدئة إعلامية، مع توفير ضمانات كويتية وأمريكية لتنفيذ ما يتفق عليه الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار [شواغل] الدول المقاطعة لقطر منها.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن أبرز محاور المبادرات المقترحة للحل، الجاري إقناع أطراف الأزمة بها هي، قيام قطر [بمعالجة ملف الإخوان] وإخراج بعضهم، ووقف الدوحة حملاتها الإعلامية ضد الدول المقاطعة لها، وتخلي الدول المقاطعة لقطر عن قائمة المطالب الـ13، بالإضافة إلى وتسوية الأزمة وفق المبادئ الستة التي أعلنتها الدول المقاطعة لقطر في اجتماع القاهرة 5 يوليو/ تموز الماضي.

والمبادئ الستة التي أعلنتها الدول المقاطعة لقطر هي، الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تهويلهما أو توفير الملاذات الممنعة، وإيقاف كافة أعمال التحريض وخطاب الحش على الكراهية أو العنف، والالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013 والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام 2014 في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بالإضافة إلى الالتزام بكافة مخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في مايو 2017، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الكيانات الخارجة عن القانون.

والتأكيد على مسؤولية كافة دول المجتمع الدولي في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تهمل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ويضاف إليها تقدير ضمانات كويتية وأمريكية لأطراف الأزمة على التزام قطر بها يتم الاتفاق عليه، وهذه الضمانات تعالج أمرين هاميين: أزمة عدم الثقة التي تشكو منها الدول المقاطعة لقطر تجاهها، أيضاً فهي تعالج إشكالية الإهلاء التي ترفضها الدوحة وتعتبرها انتهاكاً لسيادتها، كما ويسمح كل ما سبق بإطلاق حوار مباشر بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة ثانية.

تفكيك الأزمة

وبتحليل أكثر عمقاً، يعد أهم ما يميز تلك المبادرات، أنها بدأت تتعامل مع الأزمة عبر محاولة تفكيكها مثل الحديث عن ملفات محددة مثل ملف الإخوان، والمطالب الـ13، والحملات الإعلامية، وبدء تفتيت كتلتها الحرجة (بتجهيد اللغات المعلنة من أطراف الأزمة من قبيل إعلان الدول المقاطعة للدوحة لا حوار معها قبل تنفيذ المطالب كاملة، وإعلان الدوحة أنه لا حوار قبل رفع الحصار)، وبدء تليين بعض المواقف المتشددة تجاه بعض المطالب، وخفض جميع الأطراف لسقف مطالبها.

كما يلاحظ أن من محاور المبادرات المقترحة للحل، هو استيعاب دول الوساطة لابعاد الأزمة وعمقها بعد مرور أكثر من شهرين على بدنها، الأمر الذي ساعدها في بدء تفكيكها، والبحث عن علاج لجذورها، وتجنب ما بات يطلق عليه خليجياً وساطة [حب الخشوم]، (أي المصالحة بالتراضي عبر حب الخشوم استناداً لمبادئ الإخوة والنسب والقرابة بين دول الخليج).

فرص النجاح

مع الاعتراف بتعقيد النزمة، إلا أن هناك أهال كبيرة وموشرات على إمكانية نجاح الحراك الكويتي الأهمي الجديدة في حلحلة النزمة، حيث ان أبرز المؤشرات أن تلك الرسائل تحمل ملامح مبادرة جديدة، وأن هذه هي المرة الأولى منذ بدء النزمة التي يتم فيها توجيه رسائل لجميع أطراف النزمة، إلى جانب سلطنة عمان، الدولة الخليجية المتبقية المساندة لوساطة الكويت .

كما أنها المرة الأولى التي يوفد فيها أمير الكويت ، وزير خارجيته الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح الكويت ووزيرالدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح ، معاً، في الجولة كاملة، حيث جرت العادة في المرات السابقة أن يرسل أحدهما، الأمر الذي يعكس أهمية تلك الرسائل.

وبالنسبة لتوقيت تلك الرسائل، فهي تأتي بعد نحو 3 أسابيع من إرسال آخر مبعوث كويتي لأحد أطراف النزمة، كما أنها تأتي في وقت يقوم فيها مبعوثي وزير الخارجية الأهمي ريكس تيلرسون، الجنرال المتقاعد أنطوني زيني، ونائب الوزير (الخارجية) تيموثي ليندركينغ بجولة في منطقة الخليج للتشاور مع الأطراف (في النزمة الخليجية) ودعم وساطة دولة الكويت.، كما تأتي الرسائل ، قبيل زيارة مرتقبة لأمير الكويت إلى الولايات المتحدة، في 6 أيلول/ سبتمبر المقبل، الأمر الذي يثبت وجود تنسيق كويتي أمريكي مشترك ومتزامن.

وعلى الرغم من أنه لم تظهر حتى اليوم نتائج على أرض الواقع، تنبى أن تلك المبادرات بدأت تؤتي ثمارها، إلا أن الجانب الإيجابي أن تلك المبادرات نجحت في إعادة إحياء فرص الحل بعد نحو 3 أسابيع من توقف حراك الوساطات في ظل تصلب مواقف أطراف النزمة، الأمر الذي أدخلها في نفق مظلم.

ولا يتوقع أن يكون هناك نتائج سريعة ومباشرة على المدى القريب لهذا الحراك، ما لم تكن هناك مبادرة من أحد أطراف النزمة بإيقاف حملاتها الإعلامية ضد الطرف الآخر، كمبادرة حسن نية، تعيين الوساطة الكويتية والجهود الأهميكية الداعمة لها في تسويق مبادراتهم للحل.

لذلك فإن الرهان على الحراك الكويتي الأهمي الجديد في أن يسهم أولاً في التوصل إلى تهدئة ووقف الحملات الإعلامية المتبادلة، التي ينذر تواصلها باستمرار تأجيج النزمة، ومن ثم البدء في حوار ومفاوضات مباشرة، بناء على مبادئ محددة .

أبرز محطات النزمة

وقطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، منذ 5 يونيو/ حزيران الماضي علاقاتها مع قطر، وفرضت عليها إجراءات عقابية. بدعوى دعمها للإرهاب. وهو ما نفته الدوحة، وقالت إنها تواجه حملة افتراءات وأكاذيب.

ويوم 22 من الشهر نفسه، قدمت الدول الأربع، عبر الكويت، قائمة تضم 13 مطلباً لإعادة العلاقات مع قطر، بينها إغلاق قناة الجزيرة، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين قطر وإيران، وتسليم المصنفين بـ الإرهابيين ممن يتواجدون على الأراضي القطرية، وهي مطالب اعتبرتها الدوحة أنها ليست واقعية ولا متوازنة وغير منطقية وغير قابلة للتنفيذ.

وفي 5 يوليو/تموز الماضي، عقدت الدول المقاطعة اجتماعاً في القاهرة، وأعربت عن أسفها لما قالت إنه رد قطري سلبي على المطالب الـ13، وأعلنت عن ستة مبادئ لمعالجة الأزمة.

وعقدت الدول المقاطعة لقط اجتماع آخر في المنامة 30 يوليو/ تموز الماضي أعلنت فيها استعدادها للحوار مع الدوحة شريطة التنفيذ الكامل للمطالب الـ13 التي قدموها للدوحة بلا تفاوض حولها.

وأعلنت الدوحة مراراً استعدادها لحوار مع دول الحصار لحل الخلاف معها قائم على مبادئ، الأول ألا يكون قائماً على إهلاءات، وثانيها أن يكون في إطار احترام سيادة كل دولة وإرادتها.

المصدر | المناضول